

الباب الأول

مقدمة

وتشمل على ما يلي:

أ- خلفية البحث

ب- مشكلات البحث

ج- أهداف البحث

د- فوائد البحث

هـ- الدراسات السابقة

و- الإطار الفكري

ز- منهج البحث

ح- خطة البحث

أ- خلفية البحث

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي أهم أركانه بعد الصلاة. فقد ربط الله تبارك وتعالى بينها وبين الصلاة في الآيات الكثيرة، منها قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾¹ ومنها: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنِ الزَّكَاةَ وَأَطِيعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾² ومنها: ﴿الَّذِينَ إِن مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ...﴾³.

وجعلها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أساسيات الدعوة إلى الإسلام فقال: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسيروا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله))⁴.

وتشريع الزكاة من محاسن الدين الإسلامي الحنيف، الذي جاء بكل ما من شأنه غرس المودة والرحمة بين المؤمنين، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع المسلم،

¹ سورة النور: 56

² سورة الأحزاب: 33

³ سورة الحج: 41

⁴ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (مصر: دار طوق النجاة، 1422 هـ)، 14/1، كتاب الإيمان، باب لم يفان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، رقم 25

وإيجاب أسباب التراحم والتعاطف والتعاون على البر والتقوى، وقطع دابر كل شر يهدد الفضيلة والأمن والرخاء، فاشتملت تشريعاته الحكيمة على تقوية الإخاء بين معتنقيه وتأليف القلوب، ونحو ذلك من مقومات سعادة الدنيا والآخرة.

ولتشريع الزكاة حُكم بالغة عالية وأهداف نبيلة كريمة، من أهمها مواصلة الفقراء والمساكين وسد حاجة المعوزين والبائسين. وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لما بعث معاذاً -رضي الله عنه- إلى اليمن: ((...فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم))¹. فخصص النبي -صلى الله عليه وسلم- الفقراء والمساكين بالذكر مما يدل على أنهم أولى الناس لأموال الزكاة ومقدمون على غيرهم من الأصناف الأخرى. لذلك كانت لعلماء المذاهب الأربعة عناية كبيرة في تحديد مصارف الزكاة وفق الأدلة الشرعية وأصولها لئلا تصرف الزكاة إلى غير مستحقيها فينقص سهم الفقراء والمساكين.

في جانب آخر، نُقل عن الهيئة الإحصائية الرئيسية BPS (Badan Pusat Statistik) أن عدد الفقراء والمساكين في إندونيسيا في مارس 2018 يبلغ 25,95

¹ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، 104/2، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم 1395

مليون شخص.¹ وهذا العدد الكبير يورث مشكلات كثيرة في البلد فيحتاج إلى حلها فوراً.

وقد سلك رجال البلد طرقاً كثيرة متنوعة في حل هذه المشكلة – يعني: مشكلة الفقر والمسكنة – منها إصدار القانون لتنظيم النشاط الزكوي، وهو القانون رقم 23 سنة 2011 عن تنظيم الزكاة. ففيه بيان أن الزكاة يجب صرفها إلى مستحقيها وفق الشريعة الإسلامية،² المذكورين تفصيلهم في قرار الهيئة الوطنية للزكاة رقم 3 سنة 2018 (PERBAZNAS) عن مصارف الزكاة واستثمارها،³ منهم الفقراء والمساكين. لكن رأى الباحث أن بعض مصارف الزكاة المذكور في القرار يحتاج إلى النظر، منها أن كل من يخلص الدين لله تعالى في واجباته ومستحباته وفي بعض الطاعات تقرباً إليه فهو من مستحقي الزكاة،⁴ ومنها جواز صرف الزكاة لبناء المساجد

¹ <https://www.bps.go.id/pressrelease/2018/07/16/1483/persentase-penduduk-miskin-maret-2018-turun-menjadi-9-82-persen.html> (تم استرجاعه في 3 يوليو 2019 في الساعة 08,40 صباحاً)

² النص الأصلي (ينظر : UU no. 23 tahun 2011 pasal 25) : Zakat wajib didistribusikan kepada mustahik sesuai dengan syariat Islam. هذا القرار كالتفسير أو البيان لما أجمله القانون رقم 23 سنة 2011 في مسألة مصارف الزكاة أو مستحقيها. للمزيد انظر إلى الفصل الثاني من الباب الثالث.

⁴ النص الأصلي (ينظر : PERBAZNAS no. 3 tahun 2018 pasal 3 ayat 7b) : Sabilillah merupakan salah satu dari golongan di bawah ini, yaitu... b. orang yang secara ikhlas melaksanakan tuntunan wajib, sunnah, dan berbagai kebajikan lainnya untuk mendekatkan diri kepada Allah.

والمدارس والجمعيات الخيرية الدعوية، ونحو ذلك.¹ فهل صرف الزكاة إلى هذه الجهات موافق للشرعية الإسلامية؟ وهل هذا سيحقق هدف البلد في حل مشكلة الفقر والمسكنة كما هو مطلوب؟

بناء على هذا، يود الباحث أن يكتب رسالة علمية مقارنة بين مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية – وسيأخذ الباحث آراء المذاهب الأربعة لمكانتهم في الإسلام والمسلمين – وبين مصارفها عند القانون الإندونيسي، وذلك تحت العنوان: "مصارف الزكاة، بين المذاهب الأربعة والقانون الإندونيسي (دراسة مقارنة)".

ب- مشكلات البحث

بناء على ما تقدم في خلفية البحث، يحدد الباحث في كتابة رسالته على التساؤلات التالية:

1) ما أوجه الفرق بين آراء المذاهب الأربعة وبين القانون الإندونيسي في مصارف الزكاة؟

¹ النص الأصلي (ينظر : 5 ayat pasal 4 tahun 2018 PERBAZNAS no. 3) :

Pendistribusian zakat pada bidang dakwah dan advokasi sebagaimana dimaksud pada ayat (1) huruf d dapat diberikan dalam bentuk bantuan kepada penceramah, pembangunan rumah ibadah umat Islam, dan bantuan lain yang membantu kegiatan dakwah dan advokasi.

(2) وما آثار تلك الفروق في الأحكام المؤثرة في تحقيق هدف البلد لحل مشكلة الفقر والمسكنة؟

ج- أهداف البحث

ولهذا البحث أهداف مبنية على التساؤلات المذكورة، وهي:

- 1) استكشاف أوجه الفرق بين آراء المذاهب الأربعة وبين القانون الإندونيسي في مصارف الزكاة.
- 2) معرفة آثار تلك الفروق في الأحكام المؤثرة في تحقيق هدف البلد لحل مشكلة الفقر والمسكنة.

د- فوائد البحث

والفوائد لهذا البحث تنقسم إلى قسمين: الفوائد الأكاديمية العلمية والفوائد العملية. فالفوائد الأكاديمية العلمية، منها:

- 1) إمكانية استفادة قرار الهيئة الوطنية للزكاة رقم 3 سنة 2018 (PERBAZNAS) الذي هو تفسير أو بيان للقانون الإندونيسي من آراء المذاهب الأربعة في تحديد مصارف الزكاة.

(2) تحديد معنى "في سبيل الله" الذي ذهب إليه أكثر المعاصرين في آية مصارف الزكاة.

أما الفوائد العملية، منها:

- (1) حث المسلمين على العمل بآراء العلماء المتقدمين عند صرف الزكاة لمستحقيها.
- (2) تشجيع المسلمين في إخراج الزكاة لعظم نفعها للأفراد والمجتمع في الدنيا والآخرة.

هـ- الدراسات السابقة

وجد الباحث من خلال بحثه بعض الكتب أو الرسائل أو المجلات التي لها صلة بالموضوع، وهي كالتالي:

- 1- **فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة،** ليوسف القرضاوي.

هذا الكتاب هو رسالة الدكتوراة التي نال بها الدكتور القرضاوي درجة العالمية

من جامعة الأزهر بتقدير امتياز، وذلك سنة 1973.¹

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/فقه_الزكاة كتب يوسف القرضاوي (تم استرجاعه في 17 أبريل

ويعتبر هذا الكتاب من الموسوعة الفقهية في الزكاة، استوعبت مسائلها القديمة والحديثة، وأحكامها النصية والاجتهادية على جميع المذاهب المعروفة المدونة، مع ذكر الأدلة ومناقشتها، وعرض لما حدث من قضايا ومسائل، مع نظرات تحليلية. ومن أهم المسائل التي أطل الكلام فيها المؤلف ودققها مسألة مصارف الزكاة، لا سيما عند الكلام عن مصرف "في سبيل الله" فبيّن المؤلف الراجح من الأقوال عنده.

2- مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، لعبد الله بن جار الله الجار الله.

هذه الرسالة كبحث مقدم لنيل درجة الماجستير إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدراسات العليا المعهد العالي للقضاء، ونال بها مؤلفها درجة جيد جدًا.

بيّن فيها المؤلف معنى الزكاة وحكمها والحكمة من مشروعيتها. ثم بين بعد ذلك مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية مفصلة مع الأدلة والاستدلال منه والترجيح. ثم بين في آخر الرسالة الأصناف الذين لا تصرف لهم الزكاة.

3- مصارف الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، لسعيد بن علي بن وهف القحطاني.

تناول هذا الكتاب على الكلام في مصارف الزكاة على شكل تفصيلي، فذكر فيهما بعض الخلاف بين المذاهب مع المناقشات والترجيح.

4- مصرف (وفي سبيل الله) بين العموم والخصوص، لسعود بن عبد الله الفنيسان.

تحدث هذا الكتاب عن أحد مصارف الزكاة المختلف فيه خلافا شديدا، لا سيما بين المتقدمين والمتأخرين، وهو مصرف "في سبيل الله". فبين فيه المؤلف بالتفصيل اختلاف مذاهب الناس في معنى "في سبيل الله" الذي يدور بين العموم والخصوص مع الاستدلال والترجيح منه.

5- أقوال العلماء في المصرف السابع للزكاة (وفي سبيل الله)، لمركز البحوث والدراسات بالمبرة.

لم يكن هناك فرق كبير بين هذا الكتاب والكتاب الذي قبله، إلا أن هذا الكتاب ذكر فيه مؤلفه بالتفصيل أقوال أفراد العلماء وفتاواهم حسب ترتيب الزمان وما صدر من المؤسسات الإسلامية من الفتاوى المتعلقة بالمصرف السابع للزكاة، وهو "في سبيل الله".

6. Mustahik dan Harta yang Wajib Dizakati Menurut Kajian Para Ulama, karya Andi Suryadi (Jurnal Keislaman, Kemasyarakatan dan Kebudayaan, Vol. 19 No. 1 (Januari-Juni) 2018, Penerbit Tazkiya)

هذه رسالة قصيرة أو مجلة باللغة الإندونيسية تتكلم فيها مؤلفها عن مستحقي الزكاة الثمانية مختصراً، مع التركيز اليسير في صنف "في سبيل الله". وأكثر ترجيحاته وفق ما ذهب إليه المعاصرون لأنهم يراعون أحوال الناس بحسب زمنهم.

فهذه هي الكتب التي وجدها الباحث خلال بحثه في هذا الموضوع. وتختلف هذه الرسالة بتلكم الكتب من جهة ترجيحات بعض المسائل، ومن جهة مقارنتها بالقانون الإندونيسي، فلم يجد الباحث كتاباً أو رسالة تتكلم في هذا الموضوع ومقارنتها بالقانون الإندونيسي.

و- الإطار الفكري

يركز البحث في هذه الرسالة في استكشاف آراء المذاهب الأربعة والمقارنة بينها وبين القانون الإندونيسي في مصارف الزكاة. فالنظريات المستخدمة فيها كالتالي:

1) آراء المذاهب الأربعة

2) العام الذي أريد به الخصوص

فرّق العلماء بين العام المخصوص والعام الذي أريد به الخصوص بعدة فروق،

من أهمها:

أولاً: أن العام المخصوص ما يكون المراد باللفظ أكثر وما ليس بمراد باللفظ أقل.
والعام الذي أريد به الخصوص ما يكون المراد باللفظ أقل وما ليس بمراد باللفظ أكثر.
ثانياً: أن العام الذي أريد به الخصوص لا يصح الاحتجاج بظاهره، والعام المخصوص
يمكن التعلق بظاهره اعتباراً بالأكثر.

ثالثاً: أن العام الذي أريد به الخصوص إنما يحتاج إلى دليل معنوي يمنع إرادة الجميع،
فيتعين له البعض. والعام المخصوص يحتاج إلى تخصيص اللفظ غالباً.¹

ومن الأدلة المعنوية التي تمنع إرادة الجميع: العرف أو العادة. والعرف إما قولي،
وإما فعلي. فالعرف القولي اتفق العلماء على أنه يخص النص العام، مثل لفظ
(الدراهم) التي وردت في أحاديث كثيرة، والعرف يخصها بالدراهم التي تعتبر هي
النقد الغالب عند ورود النص، أو عند وقوع العقد بين الناس.

أما العرف الفعلي فإنه يخص العام في ألفاظ الناس في عقودهم وتصرفاتهم
باتفاق العلماء. لكن اختلفوا في تخصيص العام بالعرف الفعلي في نصوص الشارع،
فذهب الحنفية وجمهور المالكية إلى التخصيص به، ومنعه الجمهور. والراجح أنه لا

¹ الزركشي، محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه (دار الكتبي، 1414هـ)، 336/4-337

يكون مخصصاً، لأن نص الشارع عام وحجة، والعادة أو العرف لا يعارض النص، إلا إذا اقترن العرف بأصل شرعي كالسنة التقريرية أو الإجماع السكوتي.¹

3) شروط العلة في القياس

أركان القياس أربعة: الأصل والفرع والحكم والعلة، ولكل شروطه. ومن شروط العلة أو الوصف الجامع المعلن به: الاطراد. والمراد بالاطراد وجود الحكم كلما وجد الوصف المدعى كونه علة. وعكسه: الانتقاض، وهو وجود الوصف مع تخلف الحكم. والنقض هو: إبداء صورة أو أكثر وجد فيها الوصف المدعى عليته مع تخلف الحكم. وإذا اعترض على العلة بالنقض فلا بد للمستدل أن يبين سبب تخلف الحكم في هذا الموضع، فإن عجز عن بيان الفرق بين الصورة التي اعترض بها المعترض ومحل النزاع سقط استدلاله.²

4) السنة التركية

ترك النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يخلو من ثلاث حالات:

¹ الزحيلي، محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (دمشق - سوريا: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، 1427 هـ)، 62/2-64

² السلمي، عياض بن نامي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، 154-157

الحالة الأولى: أن يترك - صلى الله عليه وسلم - الفعل لعدم وجود المقتضي له، وذلك كتركه قتال مانعي الزكاة، فهذا الترك لا يكون سنة، بل إذا قام المقتضي ووجد كان فعل ما تركه - صلى الله عليه وسلم - مشروعاً غير مخالف لسنته، كقتال أبي بكر - رضي الله عنه - لمانعي الزكاة، بل إن هذا العمل يكون من سنته لأنه عمل بمقتضى سنته - صلى الله عليه وسلم .

الحالة الثانية: أن يترك - صلى الله عليه وسلم - الفعل مع وجود المقتضي له بسبب قيام مانع، كتركه - صلى الله عليه وسلم - فيما بعد قيام رمضان جماعة بسبب خشيته أن يكتب على أمته؛ فهذا الترك لا يكون سنة، بل إذا زال المانع بموته - صلى الله عليه وسلم - كان فعل ما تركه - صلى الله عليه وسلم - مشروعاً غير مخالف لسنته، كما فعل عمر - رضي الله عنه - في جمعه للناس على إمام واحد في صلاة التراويح، بل إن هذا العمل من سنته - صلى الله عليه وسلم - لأنه عمل بمقتضاها.

الحالة الثالثة: أن يترك - صلى الله عليه وسلم - الفعل مع وجود المقتضي له وانتفاء
الموانع فيكون تركه - صلى الله عليه وسلم - والحالة كذلك - سنة، كتركه - صلى الله
عليه وسلم - الأذان لصلاة العيدين.¹

ز- منهج البحث

ومنهج البحث الذي سيسلكه الباحث في هذه الرسالة هو المنهج الاستقرائي
المكتبي والمقارن. وذلك بقراءة كتب علماء المذاهب الأربعة ومطالعة آرائهم المتعلقة
بمصارف الزكاة، ثم مقارنتها بالقانون الإندونيسي المعمول في هذا الموضوع.

ح- خطة البحث

تتنظم خطة البحث في خمسة أبواب وفهارس علمية. وتفصيلها كالتالي:
الباب الأول وهو مقدمة. يذكر فيها الباحث خلفية البحث ومشكلات
البحث وأهداف البحث وفوائد البحث والدراسات السابقة والإطار الفكري ومنهج
البحث وخطة البحث.

¹ الجيزاني، محمد بن حسين، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (دار ابن الجوزي، 1427 هـ)، ص:

ثم الباب الثاني، يتكلم فيه الباحث عن مصارف الزكاة عند المذاهب الأربعة. وتحتة فصلان: الفصل الأول، يتكلم فيه عن مفهوم الزكاة، ويتضمن مبحثين: المبحث الأول عن تعريف الزكاة، والمبحث الثاني عن حكم الزكاة والحكمة من مشروعيتها. والفصل الثاني، يتكلم فيه عن مصارف الزكاة، ويتضمن أربعة مباحث: المبحث الأول عن معنى مصارف الزكاة، والمبحث الثاني عن تحديد مصارف الزكاة على ثمانية أصناف، والمبحث الثالث عن استيعاب الأصناف الثمانية عند تفريق الزكاة، والمبحث الرابع عن قدر ما يعطى من الزكاة لمستحقيها.

ثم الباب الثالث، يتكلم فيه الباحث عن مصارف الزكاة عند القانون الإندونيسي. وتحتة فصلان: الفصل الأول، يتكلم فيه عن القوانين المعمولة لتنظيم الزكاة في إندونيسيا. والفصل الثاني: يتكلم فيه عن مصارف الزكاة عند القانون الإندونيسي.

ثم الباب الرابع، يتكلم فيه الباحث عن المقارنة بين المذاهب الأربعة والقانون الإندونيسي في مصارف الزكاة. وتحتة فصلان: الفصل الأول، يتكلم فيه عن أوجه الشبه والاختلاف بين المذاهب الأربعة والقانون الإندونيسي في مصارف الزكاة. والفصل الثاني، يتكلم فيه عن آثار الفروق بين المذاهب الأربعة والقانون الإندونيسي في مصارف الزكاة.

ثم الباب الخامس، وهو الباب الأخير، يذكر فيه الباحث الخاتمة التي تتكون من نتائج البحث والتوصيات وقائمة المراجع والمصادر، ثم يذكر بعده الفهارس.